

بحث بعنوان

أهمية الرقابة والتفتيش في قطاع البلديات

زكريا عبدالحليم سلامه البقور

مساعد مفتش

مجلس الخدمات المشتركة / البلقاء

الملخص

الرقابة المستمرة لضمان الحفاظ على المظهر الجمالي والحضاري للمدينة، ومراقبة الممارسات السلبية وتنظيم الحملات التوعوية والتفتيشية للقضاء عليها، وتنفيذ عمليات سحب وحجز المركبات والإفراج عنها، ومتابعة سكنات العمال ومستلزماتها، وتطبيق نظام الحراسات لها وللأماكن العامة التابعة للبلدية يهدف البحث الحالي إلى توضيح أهمية وظيفة الرقابة والتفتيش في البلديات وقد اتبع الباحث أسلوب المنهج الاستقرائي في تعزيز الإطار النظري لعنوان البحث الحالي والتي تعتمد في جمع البيانات على البيانات الثانوية من خلال الدراسات والابحاث المتوفر في المكتبات والإنترنت.

Abstract

Continuous control to ensure the preservation of the aesthetic and civilized appearance of the city, control of negative practices, organization of awareness and inspection campaigns to eliminate them, implementation of withdrawal and seizure of vehicles and their release, follow-up of workers' housing and their requirements, and application of the security system for them and public places of the municipality. The current research aims to clarify the importance of the control and inspection function. In the municipalities, the researcher followed the method of the inductive method in strengthening the theoretical framework for the title of the current research, which relies in collecting data on secondary data through studies and research available in libraries and the Internet.

مقدمة

يعتبر قسم الرقابة والتفتيش في البلدية جزء من البلدية الذي يقوم بعملية التدقيق والرقابة على نشاطات البلدية وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بها. يهدف هذا القسم إلى التأكد من أن نشاطات البلدية يتم تنفيذها بشكل قانوني وأن القوانين الخاصة بالبلدية تتم تطبيقها بشكل منظم ومنعقد.

ويتحمل قسم الرقابة والتفتيش في البلدية مسؤولية التدقيق والرقابة على نشاطات البلدية وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بها من خلال التواصل مع المؤسسات التابعة للبلدية والتي ينظم نشاطها في مجالات مختلفة مثل البناء والتجارة والصحة والترفيه والإعلام والتعليم والبيئة والإطفاء والمياه والأسمدة. ويجب على قسم الرقابة والتفتيش في البلدية أن يكون متاحاً للعملاء ويتوافر لديه مراكز للاستفسارات والشكاوى للعملاء.

قسم الرقابة في البلديات هو قسم ضمن البلدية الذي يعمل على الرقابة على الأعمال التي تتم في البلدية وتؤكد من أنها تتم بشكل صحيح وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها. وهناك العديد من المميزات التي يمكن أن تقدمها قسم الرقابة في البلديات، مثل:

- تأكيد أن العمليات التي تتم في البلدية تتم بشكل صحيح وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها، مما يضمن حفظ العدالة والإنصاف.
- توفير الراحة النفسية للمواطنين، لأنهم لن يخشوا من العديد من المخاطر التي قد تتعلق بعمليات غير قانونية أو غير صحيحة.
- تعزيز الثقة العامة في البلدية والدولة، لأن المواطنين سيعتقدون أن العدالة والإنصاف بين الموظفين في العمل هو أساس نظام عملهم وهذا أمر مهم جداً.

<https://jasps.com>

تعتبر وظيفة الرقابة من أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة، وهي سلسلة من المهام الإدارية، حيث أنها تعمل على التأكد من تنفيذ ما خطط له، وإثبات دقة الاتجاه نحو الهدف وصحة السير نحوه، وهي تلقى اهتماما واضحا في عدة مجالات وخاصة منها السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية لاهتمامها بأداء العامل وكيفية تطويره، وبالتالي ترتبط الرقابة التنظيمية ببقية الوظائف الإدارية ارتباطا وثيقا، حيث يؤثران في الرقابة ويتأثران بها، بالنسبة للتخطيط يتم التحقق من مدى تنفيذ الأهداف والخطط الموضوعة، كما أنها ضرورية للتنظيم وصنع القرارات والقيادة لما تقدمه من مساعدة في التحقق ومتابعة تنفيذ الأهداف المطلوب إنجازها، ومن ثمة فقد حظيت الرقابة التنظيمية باهتمام الباحثين والنظرين في علوم إنسانية واجتماعية شتى بهدف التعرف على الدور.

اختصاصات إدارة الرقابة البلدية

تختص إدارة الرقابة البلدية بما يلي :

- مراقبة أعمال تنفيذ المباني والحفريات، للتأكد من مطابقتها للمخططات والمواصفات المعتمدة من الجهات المختصة، وتحرير المحاضر بحق المخالفين وإجراء الصلح في المخالفات.
- مراقبة الأسواق والمحال التجارية في مجال اختصاص البلدية.
- مكافحة التسول، بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدولة.
- التفتيش على أملاك الدولة العامة والخاصة ضمن حدود البلدية ومنع التعدي عليها.
- مراقبة الحدائق العامة وتحرير محاضر الضبط بحق المخالفين حسب القوانين واللوائح.

<https://jasps.com>

- مراقبة النظافة العامة، وإصدار شهادات نظافة الموقع، وتحرير محاضر الضبط بحق المخالفين حسب القوانين واللوائح.
- مراقبة الإعلانات واللافتات والتأكد من مطابقتها للقوانين، وتحرير محاضر الضبط بحق المخالفين، حسب القوانين واللوائح.
- الرقابة على الأماكن التي تمارس فيها السباحة.
- المراقبة على تنفيذ القوانين واللوائح والنظم والتعاميم والعقود والاتفاقيات وفقاً للإجراءات الإدارية المتبعة والمتعلقة بكل من:
 1. اللوائح ذات العلاقة بأنظمة السلامة ومدى التطبيق الفعلي لتلك اللوائح من قبل الجهات المختصة مع مراعاة القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية المتبعة.
 2. اللوائح والقرارات والقوانين المنظمة لكافة أعمال التنظيم والتي يتم تنفيذها من خلال الجهات المختصة.
 3. اللوائح المتعلقة بتفعيل الدور الرقابي للبلدية في كافة جوانب أعمال البناء والتراخيص الهندسية وفقاً للأنظمة والقوانين.
 4. العقود الاستشارية والتعاقدية الفنية والهندسية.
 5. متابعة المشروعات التي تقوم البلدية بتنفيذها من النواحي الفنية والهندسية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية وفقاً للأنظمة والقوانين المنظمة لذلك.
 6. رفع تقارير دورية لكل ما يتعلق بالأعمال الفنية والهندسية لبيان مدى تطبيق اللوائح والأنظمة المتعلقة بهذا الشأن.
 7. إتخاذ كافة التدابير للانتقال الميداني لتحقيق الأهداف.

8. إنجاز كل ما يتم تكليفه به رئيس القطاع.

9. متابعة كل ما يحال من رئيس القطاع.

الأهمية الأساسية لإدارة الرقابة البلدية

إدارة الرقابة البلدية هي نشاط يعني تدقيق ومراقبة العمل العام للجهات الحكومية المحلية وتحقيق الانصهار مع القواعد المتبعة في العمل العام. وتشمل الإدارة الرقابية البلدية نشاطات كإدارة الميزانية والعمليات المالية والإدارة المالية والتدقيق الداخلي والإدارة العامة.

ويعتبر التدقيق الرقابي البلدي من الأهمية الأساسية لأسباب عدة، بما في ذلك:

- التأكد من أن الجهات الحكومية المحلية يتم تنفيذ مهامها وعملياتها بشكل صحيح وفي موافقة مع القواعد واللوائح الحكومية.
- التأكد من أن العمل العام للجهات الحكومية المحلية يتم في كل الأحوال بشكل نظيف ومعتمد على العدل.
- التأكد من أن الجهات الحكومية المحلية يتم تدبير الموارد المالية والعملية المتاحة لها بشكل فعال ودقيق.
- التأكد من أن العمل العام للجهات الحكومية المحلية يتم في كل الأحوال بشكل متكامل مع تحقيق الأهداف العامة للمجتمع.

المشاكل التي يوجهها قسم الرقابة والتفتيش

<https://jasps.com>

القضية الاستراتيجية الرئيسية هي أن نوعية إدارة سوق العمل تشكل عاملاً رئيسياً في التوصل إلى ما إذا كان أحد البلدان ناجحاً أو غير ناجح في العثور على مسار تنموي يؤدي إلى تخفيض مستدام في الفقر. ويؤدي إدخال التحسينات على عمليات تفتيش العمل وإدارة العمل السليمة وكذلك الحماية الاجتماعية الداعمة في العمل إلى منتج ذي نوعية أفضل وإنتاجية أعلى مما يؤدي إلى انخفاض في عدد الحوادث وزيادة في بواعث القوة العاملة. وتعتبر الإدارة الجيدة لسوق العمل بهذه الصفة الوسيلة الكفيلة بالحفاظ على القدرة التنافسية أو زيادتها والتصدي لتحديات العولمة. فمفتاح القدرة التنافسية يتمثل في المنتجات ذات الجودة (والخدمات) التي تعتمد بدورها على مناهج إنتاج النوعية.

الافتقار إلى الموارد

هناك شاغل واسع النطاق حيال عدم قدرة خدمات تفتيش العمل على القيام بدورها ووظائفها في الكثير من البلدان. فهي لا تتمتع بالعدد الكافي من الموظفين ولا بالتجهيزات والمعدات الكافية ولا بالتدريب الكافي ومتدنية الأجور في الكثير من الأحيان. فالميزانيات الضئيلة للنقل والارتحال ووسائل الاتصالات وحفظ السجلات غير الكافية تعيق أيضاً قدرة هذه الخدمات على القيام بأعمال التفتيش واتخاذ الإجراءات اللازمة للمتابعة. أما أن عدم آفاية موارد تفتيش العمل يمكن أن تؤثر بشكل سلبي للغاية على الروح المهنية للمفتشين واستقلالهم ونزاهتهم.

تجزئة العمل وأنماط العمالة الجديدة

تمثل التغييرات الكبيرة في أماكن العمل وفي هيكل العمالة، والتي كثيراً ما تأتي كنتيجة للضغوط الناشئة عن اقتصاد عالمي معولم بشكل متزايد، تحديات جديدة أمام خدمات التفتيش، كما تزيد من حدة التحديات القائمة.

<https://jasps.com>

وتشكل الحصيلة السنوية التي تصل إلى ٢,٢ مليون حادث وفاة مهني أو ناشيء عن أمراض مهنية خسارة بشرية لا يمكن إحصاؤها وهي جديرة بأن توليها الحكومات عناية أكبر وتتخذ تدابير بشأنها. فالتكنولوجيات الجديدة تأتي بمخاطر جديدة. ولا بد من دمج المساواة بين الجنسين في العمل في وظائف تفتيش العمل . وتغير النقلة في العمالة من الزراعة والصناعة إلى قطاعات الخدمة ، بالإضافة إلى المهمات ذات الصلة كالطلب على تفتيش العمل. ومن بين الضغوط الكثيرة باتجاه توسيع نطاق تغطية التفتيش هناك اتساع نطاق الأشكال المرنة للعمالة، ونمو الاقتصاد غير المنظم وزيادة الوعي بالحاجة إلى تطبيق معايير عمل منظمة العمل الدولية في جميع أجزاء العالم، بما في ذلك مناطق تجهيز الصادرات. ولذا أصبح من المهم تحديد الأولويات والاستراتيجيات واضحة للتفتيش بغاية التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه هيئات تفتيش العمل ذات الموارد النزرة، ولكن دون إهمال الوظائف الأساسية.

معايير الرقابة والتفتيش في العمل

يمكن أن تكون معايير الرقابة والتفتيش في العمل مختلفة في المنظمات والصناعات المختلفة. ومع ذلك، هناك بعض المعايير العامة التي قد تستخدم في كثير من الأحيان:

الإخلاص والشفافية: يجب أن تكون الرقابة والتفتيش مخلصين وشفافين، ويجب أن تتم الحفاظ على نظام مراقبة فعال للتأكد من أن العمليات المراقبة تعمل بشكل صحيح.

النزاهة: يجب أن يتم الرقابة والتفتيش بأعلى مستوى من النزاهة والأمانة.

الدقة : يجب أن تتم الرقابة والتفتيش بأعلى مستوى من الدقة.

<https://jasps.com>

التعامل العادل: يجب أن يتم الرقابة والتفتيش بأعلى مستوى من العدل والمساواة في التعامل مع الموظفين والعملاء.

الخصوصية: يجب أن تتم الرقابة والتفتيش بحماية الخصوصية الشخصية للموظفين والعملاء.

المستوى العالي من الكفاءة: يجب أن تتم الرقابة والتفتيش بأعلى مستوى من الكفاءة والجودة.

دور الرقابة في تطور عمل البلديات

تعد الرقابة عنصراً مهماً في تطور العمل التنظيمي للبلديات، وهي عبارة عن مجموعة من العمليات والإجراءات التي تهدف إلى التأكد من أن الأعمال التي تتم في البلديات تتم بشكل سليم وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها. وتعمل الرقابة على التأكد من أن الموارد المستخدمة في البلديات تستخدم بشكل كفء ومستهلكة في نفع المواطنين.

يمكن للرقابة الإدارية أن تكون من خلال الرقابة الداخلية التي تقوم بها الجهات الرقابية الموجودة داخل البلدية، ولا يختلف ذلك كثيراً عن الرقابة الداخلية في المنظمات الأخرى. ويمكن للرقابة الإدارية أن تكون من خلال الرقابة الخارجية التي يقوم بها الهيئات الرقابية الخارجية المعنية، مثل مجلس الرقابة العام ونظام الرقابة العامة للبلديات.

يعد التطور الرقابي في نظام الرقابة في البلديات من أهم العوامل التي تساهم في تحسين عمل البلديات وتعزيز ثقة المواطنين في الجهات الحكومية.

الرقابة المالية

ختص إدارة الرقابة المالية بما يأتي :

1- دراسة القضايا التي تحال إليها وتتناول مخالفات مالية لتحديد تلك المخالفات والمسؤولين عنها قبل التحقيق فيها، واقتراح الوسائل الكفيلة بالحد من وقوع تلك المخالفات.

2- إجراء الفحص وفقا لما تتطلبه أغراض التحقيق الذي تجريه الهيئة في القضايا والمعاملات المحالة إليها.

3- فحص ما يحال إليها من شكاوى أو إخباريات تتناول مخالفات مالية أو ما يتجمع لديها من معلومات وتحريات عن تلك الجهات التي تتناولها هذه المعلومات والتحريات، واتخاذ ما يقضيه الفحص من التنقيش على الجهات التي تتناولها بهدف تحديد ما يكون قد وقع فيها من مخالفات والمسؤولين عنها تمهيدا للتحقيق فيها.

4- معاونة الجهات المعنية في متابعة تنفيذ خطط التنمية المعتمدة لها بهدف تقييم مستوى الإنجاز في مجال الأعمال ومستوى الأداء في مجال الخدمات بالاتفاق مع الهيئة المركزية للتخطيط .

5- إجراء التنقيش على الدور المستأجرة للدوائر الحكومية وفقا للاختصاص الموكل للهيئة

6- متابعة المخالفات المالية التي تثيرها الأجهزة الرقابية الأخرى من خلال ما يحال إلى الهيئة من صور المعاملات والتقارير.

7- إجراء البحوث والدراسات نتيجة لتحليل الظواهر العام التي تتكشف أثناء أدائها لمهامها واقتراح وسائل العلاج.

كما تختص هذه الإدارة باختصاصات أخرى هي:

<https://jasps.com>

- كشف المخالفات والملحوظات التي تقع فيها بعض الأجهزة الحكومية عند قيامها بالاستئجار أو الإخلاء للدور المستأجرة، ومعالجة هذه المخالفات مع الجهات المختصة مع قيام الهيئة بفحص الشكاوى والإخباريات التي ترد إليها من بعض الملاك أو غيرهم بشأن مخالفة بعض الجهات الحكومية لقواعد الاستئجار أو الإخلاء.

- الاشتراك مع هيئات المراقبة العامة في لجنة لتحقيق من مبررات إخلاء الدور المستأجرة للدوائر الحكومية التي تم إخلاؤها لخطورتها وإبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ اللازم حياله،

- متابعة مدى تقيد الجهات الحكومية بأحكام الأوامر الخاصة بإسناد الأعمال إلى المكاتب الاستشارية الخاصة بتقصي أسباب القصور في تنفيذ مشروعات التنمية بالتعاون مع وزارة التخطيط.

- ملاحظة عدم قصر تعامل الجهات الحكومية على عدد محدود من المقاولين والشركات والمؤسسات.

- أن تقوم الهيئة بوضع الترتيبات اللازمة لمراقبة ومتابعة استخدام الجهات الحكومية لسياراتها صبقاً للمضوابط التي أقرتها كل جهة لنفسها.

- التأكيد على الالتزام بالاعتمادات المقررة بالميزانية العامة للدولة.

الرقابة الإدارية

تختص إدارة الرقابة الإدارية وفقاً للمادة الثامنة من الباب الثاني من اللائحة الداخلية للهيئة بما يلي:

1- الكشف عن المخالفات الإدارية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

<https://jasps.com>

2- مراقبة تفويض الصلاحيات والمسئوليات وفقا للنظم المعتمدة واللوائح المقررة والقرارات الصادرة المنظمة لذلك.

3- الكشف عن المخالفات الناتجة عن التقصير في الرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية.

4- اقتراح وسائل العلاج اللازمة في حالة وقوع حوادث الإهمال أو المخلفات الإدارية وإحالتها للجهات المختصة.

5- التعاون مع وزارة الخدمة المدنية في الكشف عن المخالفات الخاصة بشئون الموظفين في ما يتعلق بشرعيتها كالتعيين والترقية والعلاوات والبدلات وما في حكمها.

6- إبلاغ الجهات المختصة عن مواطن القصور في التنظيم التي تتكشف لها من خلال أعمالها وذلك بالاتصال بالجهات المتخصصة لإعادة التنظيم بما يكفل حسن سير العمل.

7- التعاون مع ديوان المراقبة العامة عند اكتشافه لمخالفات إدارية أثناء مباشرته لاختصاصاته المالية.

8- فحص الإخباريات والشكاوى المتعلقة بالنواحي الإدارية.

تختص هذه الإدارة باختصاصات أخرى هي:

مراقبة دوام منسوبي الأجهزة الحكومية وإعداد خطابات إبلاغ نتائج تلك الجولات مع رصد الظواهر المتعلقة بدوام الموظفين ، بالإضافة إلى المتابعة الدورية لدوام الأيام السابقة لجولات الهيئة وكذلك متابعة ما تتخذه الأجهزة الحكومية على ما أبلغت به من قبل الهيئة من ملحوظات فيما يتعلق برقابة الدوام.

<https://jasps.com>

القيام بجولات ميدانية لتفقد أوضاع الإعاشة المطهية في السجون العامة ودور التوقيف وإدارات الترحيل وتعقب المتخلفين في مناطق المملكة بشكل دوري بالمشاركة مع مندوب من إمارة المنطقة

الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية. ومن جهة أخرى، فإن هذا التعريف يخدم عملية التدقيق الخارجي وجوانبها. " تعد خطة تنظيمية إدارية محاسبية للضبط الداخلي عند استخدام عوامل الإنتاج المتاحة لدى المنشأة وصولاً إلى أعلى معدلات ممكنة من الكفاءة الانتاجية.

الرقابة الداخلية يمكن تعريفها على أنها هي النحو المحدد في المحاسبة والتدقيق، الذي هو عملية لضمان تحقيق أهداف المنظمة في مجال الفعالية التشغيلية والكفاءة، وإعداد التقارير المالية الموثوق بها، والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات. والرقابة الداخلية تشمل كل شيء الذي يتحكم في المخاطر التي تتعرض لها في المنظمة.

بل هو وسيلة يمكن من خلالها تحقيق موارد المنظمة الموجهة ورصدها، وقياسها. وهي تلعب على دورا هاما في كشف ومنع الاحتيال وحماية موارد المنظمة، على حد سواء، المادية (على سبيل المثال، والآلات والممتلكات) وغير المادية (على سبيل المثال سمعة الملكية الفكرية: مثل العلامات التجارية).

<https://jasps.com>

وعلى المستوى التنظيمي، أهداف الرقابة الداخلية تتعلق بمصادقية التقارير المالية، وردود الفعل في الوقت المناسب على تحقيق الأهداف التشغيلية أو الاستراتيجية، والامتثال للقوانين واللوائح. على مستوى معاملة معينة، وتشير الرقابة الداخلية إلى الإجراءات المتخذة لتحقيق هدف معين (على سبيل المثال، كيفية ضمان المدفوعات المنتظمة لأطراف معينة). وإجراءات الرقابة الداخلية تقلل من عملية التغيير، مما يؤدي إلى نتائج أكثر قابلية للتنبؤ، الأمر الذي يتطلب تحسينات في الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة في الولايات المتحدة. ولذلك يشار إلى الرقابة الداخلية داخل الكيانات التجارية إلى الضوابط التشغيلية.

يوجد في الرقابة الداخلية خمسة عناصر اساسية وهي:

تحدد البيئة لهجة السيطرة للمنظمة، التي تؤثر في السيطرة على المنظمة وهذا هو الأساس لجميع المكونات الأخرى للرقابة الداخلية

تقييم المخاطر وتحديدها وتحليل المخاطر ذات الصلة لتحقيق أهداف المؤسسة، وتشكيل الأسس المعينة لكيفية إدارة المخاطر

تنظيم عمليات المعلومات والاتصالات ودعمها وتحديد النقاط المهمة في تبادل المعلومات وتحدد الإطار الزمني لتمكن الناس من تحمل مسؤولياتهم

مراقبة أنشطة السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان توجيهات الإدارة

مراقبة العمليات المستخدمة في تقييم جودة أداء الرقابة الداخلية على مر الزمن

ويعريف نظام COSO بأنه نظام السيطرة على وحدات المنظمة التي تتألف من العديد من إجراءات الرقابة الفردية.

وهي إجراءات المراقبة المنفصلة، أو ضوابط من قبل المجلس الأعلى للتعليم على النحو التالي: «مجموعة محددة من السياسات والإجراءات والأنشطة المصممة لتلبية الموضوعية والسيطرة قد تكون موجودة في وظيفة معينة أو في نشاط عملية التأثير والتحكم وقد تكون محددة على نطاق معين بخصوص رصيد الحساب، وبعض المعاملات لها ضوابط تطبيق خاصة فريدة من نوعها - على سبيل المثال، يمكن أن تكون على دليل التسويات والفصل بين الواجبات ومراجعتها والموافقة عليها، وحماية مساءلة الأصول وقد تكون لمنع أو الكشف عن الخطأ أو الغش وتضبط عملية الرقابة إطار التقارير المالية والضوابط التشغيلية وتهدف إلى تحقيق الأهداف التشغيلية للمؤسسة

دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر الرقابة الداخلية من المكونات الرئيسية لنظام الإدارة المالية في المؤسسات، وهي المسؤولة عن التدقيق والتحقق من المعلومات المحاسبية والتي تستخدم في العديد من الأغراض، مثل التقارير المالية والعقود والتخطيط المالي والتحليلات المالية. وتهدف الرقابة الداخلية إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي يتم استخدامها في المؤسسة من خلال التأكد من أنها تعكس بشكل دقيق وصحيح الحالة المالية والعمليات التجارية للمؤسسة.

يمكن للرقابة الداخلية العمل في مختلف مراحل العملية المحاسبية، وهي:

التحقق من المعلومات الأساسية المتعلقة بعمليات الشركة، مثل المبيعات والمشتريات والدخل والمصروفات.

التحقق من صحة الإجراءات المحاسبية المتعلقة بعمليات الشركة، مثل ترحيل العمليات التجارية والمعاملات المالية.

التحقق من التقارير المالية النهائية والتي تم تحليلها وتعديلها لتعكس الحالة المالية والعمليات التجارية للشركة

عدم دقة المعلومات وتأثيرها على إنتاجية العمل

عندما يتم استخدام معلومات غير دقيقة في العمل، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تداخل في العمليات وإخفاق في التنفيذ. وأيضاً يمكن أن يؤدي عدم الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة إلى الفشل في الإنجاز والتعقيد في العمليات. في الحقيقة، قد يستغرق عدم الحصول على المعلومات الدقيقة الكثير من الوقت والجهد في العمل نتيجة للحصول على معلومات غير دقيقة وغير مفيدة .

لذلك، من المهم التأكد من دقة المعلومات التي نستخدمها في العمل، والبحث عن المعلومات الدقيقة من مصادر موثوقة قبل اتخاذ القرارات أو البدء في العمل.

المصادر والمراجع

جلول عبه, & رياض دنش. الرقابة الوصائية على أعمال الإدارة المحلية. (Doctoral dissertation).

ملياني, & صليحة. الجماعات المحلية بين الاستقلالية و الرقابة-دراسة في ظل قانوني البلدية و الولاية الجديدين (Doctoral dissertation, Université de M'Sila-Mohamed Boudiaf).

أ. د. طلال محمد علي الججاوي, & محمد محيسن عبد الرضا الزرفي. (2018). أطار مقترح لحوكمة لمؤسسات البلدية للحد من عمليات الأحتيال. مجلة دراسات محاسبية ومالية, 13(42).

علية سيوط, & عبد الغاني حسونة. الرقابة الإدارية على الجماعات المحلية. (Doctoral dissertation).

عبد الرسول عبد الرضا جابر شوكة. (2011). نفاذ تدويل ثقافة مكافحة الفساد في القوانين الداخلية.

بشري، محمد الأمين. (2010). نظم القضاء الشرطي في الدول العربية: دراسة مقارنة (Vol. 493). Naif Arab University (NAUSS).

الخطيب، & محمد عرفان. (2014). الرقابة الإدارية على تطبيق أحكام قانون العمل-تفتيش العمل دراسة مقارنة في القانونين الفرنسي والسوري في ضوء معايير العمل الدولية. Journal of Law/Magallat al-Huquq, 38(3).

محمد الصالح، قرفي، عادل، حنكة، هاني، & عبد الجواد. (2021). دور الرقابة المالية في تنفيذ نفقات ميزانية البلدية دراسة حالة الرقابة المالية لبلدية الرياح.

جعرون، شيبوط، & خليل، رابع امين. (2020). أجهزة الرقابة المالية على البلدية.

قطوش، فارس، مسيف، & خالد. (2019). إجراءات الرقابة المالية على المؤسسات العمومية.

جعفري، سبتي، & فوزي. (2016). الرقابة المالية على تنفيذ النفقات العامة.